



دولة فلسطين  
وزارة الحكم المحلي

تقرير الأداء السنوي

2020

مقدم للأمانة العامة - تقرير الأداء الحكومي

## المحتويات

2	المقدمة:
2	الارتباط بالسياسات التوجيهية وغايات التنمية:
2	رؤية القطاع والأهداف الاستراتيجية
5	أبرز إنجازات 2020
8	أولاً: تطوير إطار تشريعي ومؤسسي عصري وحديث
8	النتيجة الأولى: إطار قانوني ومؤسسي يضمن التدرج المدروس نحو اللامركزية ويراعي احتياجات النوع الاجتماعي
8	النتيجة الثانية: الهيئات المحلية تشمل مناطق أوسع، بصلاحيات موسعة ومنسجمة مع قدراتها المالية والمؤسسية والفنية
8	النتيجة الثالثة: العلاقة المؤسسية والقانونية ما بين شركاء القطاع نظمت
8	النتيجة الرابعة: الموارد البشرية والقدرات الفنية في وزارة الحكم المحلي مدربة ومؤهلة
11	ثانياً: تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية
11	النتيجة الأولى: هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات مالية فنية ومؤسسية نموذجية
11	النتيجة الثانية: الموقف المالي للهيئات المحلية تحسن
11	النتيجة الثالثة: قدرة الهيئات المحلية على الاستدامة وزيادة إيراداتها تحسنت
14	ثالثاً: منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية
14	النتيجة الأولى: مخططات مكانية وتنموية محدثة لكافة التجمعات السكانية وعلى كافة المستويات (وطني، إقليمي، ومحلي) تضمن الاستخدام الأمثل
14	النتيجة الثانية: الاستخدام الأمثل للأراضي والتواصل والتكامل الجغرافي والتنموي في جميع أرجاء الوطن يستجيب مع الاحتياجات المستجدة ودون المساس بحقوق وتطلعات الأجيال القادمة
15	النتيجة الثالثة: صمود المواطنين في القدس الشرقية والمناطق المهدة من الاحتلال والمحاذية للجدار تعزز
20	رابعاً: هيئات محلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية
20	النتيجة الأولى: خطط التنمية الاقتصادية المحلية المبنية على تحديد الميزة التنافسية تم تطويرها وتحديثها
20	النتيجة الثانية: التنمية الاقتصادية المحلية تم تأسيسها في الهيئات المحلية
20	النتيجة الثالثة: مشاريع مشتركة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني التي تم إنشائها
22	خامساً: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين
22	النتيجة الأولى: هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات فنية ومؤسسية نموذجية قادرة على تنفيذ مشاريع تطوير خدمات المرافق الأساسية في كافة المحافظات وتوفير الخدمات للمواطنين بكفاءة وفعالية
22	النتيجة الثانية: مشاركة المواطنين والمواطنات في صناعة القرار ومساءلة الهيئات المحلية قد تعززت
22	النتيجة الثالثة: الأداء التشغيلي للهيئات المحلية في تقديم الخدمات ذات الجودة للمواطنين تحسن
26	التصدي لأزمة وباء "فيروس كورونا"
28	التحديات والدروس المستفادة:
29	ملحق: الميزانية:
	ملخص خطة 2021 وأهم محاور عملها

Error! Bookmark not defined.

## المقدمة:

قامت وزارة الحكم المحلي واستناداً للخطة الاستراتيجية، بتنفيذ نشاطاتها مع الاستجابة لما فرضته الإجراءات الصحية من تعديلات انسجاماً مع الأوضاع والظروف المستجدة، وشمل ذلك إعادة النظر بالأولويات على أساس تغير الافتراضات، ويخلص التقرير التالي الإنجاز السنوي للعام (2020) وما تضمنه من تحديات ودروس مستفادة. ولا بد من التنويه أن هذا التقرير يتزامن مع ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة منها تكثيف الهجمة الاحتلالية على القدس ومناطق الأغوار إضافةً لأزمة الوباء وما فرضه من تضيق حركة التنقل والعمل، لكن إدارات وطواقم الوزارة كثفت التزامها واستجابت لما فرضته حالة الطوارئ لتقدم كل ما تستطيع لرفد الهيئات المحلية بالمساعدة والتوجيه لتجاوز هذه الأزمة بأقل ضرر ممكن، وتلافي تقادم الإشكالات الناجمة عن قلة الجباية وتقييد العمل الرقابي الميداني.

وبرغم الظروف المالية الصعبة فقد استطاعت الوزارة انجاز حوالي 85% من خطتها للعام 2020.

## الارتباط بالسياسات التوجيهية وغايات التنمية:

ارتبطت مراجعة الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي (2017-2022) بالاستناد للإنجاز خلال الأعوام الثلاث الأولى من عمر الخطة، حيث شكلت نتائج المراجعة النصفية والمشاورات مع صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية واتحاد الهيئات المحلية والمؤسسات ذات العلاقة أساساً لتحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي والتي تمت مصادقتها خلال عام 2020، ارتباطاً وثيقاً بخطة الحكومة الثامنة عشر والقائمة على تطوير الخدمات وتحسين جودتها والتنمية بالعناقد وتعزيز الصمود على الأرض خاصة المناطق المهمشة وتعزيز واحترام حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، كما وترتبط أهدافها الخمسة بأجندة السياسات الوطنية "المواطن أولاً" (2017-2022) وبأجندة التنمية (2030).

كما ويعتبر قطاع الحكم المحلي من القطاعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا عبر القطاعية مثل الشباب ضمن محوري: العمل والتمكين الاقتصادي ومحور المشاركة الاجتماعية والسياسية، كما ويتقاطع مع الخطة البيئية عبر القطاعية في تطوير النفايات الصلبة والصرف الصحي والتغير المناخي وتطبيق معايير البيئة ضمن التخطيط العمراني والبنى التحتية، وعليه تتربط الخطة بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة (2030) سواءً الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية.

## رؤية القطاع والأهداف الاستراتيجية

تمت إنجاز أنشطة هذا العام طبقاً للخطة التنفيذية للوزارة والتي تم تطويرها من خلال فريق داخلي من الإدارات العليا برئاسة معالي الوزير وعطوفة الوكيل، والتي تم ربطها بموازنة البرامج بالتعاون مع وحدة التخطيط والسياسات مدعومة بمنسقين من كافة الإدارات العامة.

## رؤية قطاع الحكم المحلي:

حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة

## رسالة الوزارة:

وزارة رائدة تعمل على بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد.

صادق مجلس الوزراء على الخطة الاستراتيجية القطاعية لقطاع الحكم المحلي بموجب القرار رقم (18/75/10) بتاريخ 2020/9/21 وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية لقطاع الحكم المحلي (2021-2023).

## الأهداف الاستراتيجية:

- 1) تطوير إطار تشريعي ومؤسسي عصري وحديث.
- 2) تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.
- 3) منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.
- 4) هيئات محلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- 5) تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

و يظهر الشكل التالي ارتباط الخطة القطاعية والتنفيذية للحكم المحلي بكل من أجندة السياسات الوطنية وأجندة التنمية المستدامة (2030). حيث ترتبط الخطة بالأولويات الوطنية التالية:

المحور	الأولوية الوطنية
1) إنهاء الاحتلال	- الوحدة الوطنية
2) الإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة	- الحكومة المستجيبة للمواطن - الحكومة الفعالة
3) التنمية المستدامة	- العدالة الاجتماعية وسيادة القانون - مجتمع قادر على الصمود والتنمية

## أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة المباشرة

- الهدف 5: الغايات 1، 9،  
الهدف 10: غاية 3،  
الهدف 16: الغايات 6 و 7  
الهدف 17: غاية 5.2

الهدف 16: الغاية 6

- الهدف 9: غاية 1،  
الهدف 10: الغايات 8 و9،  
الهدف 11  
الهدف 17: الغاية 1.1

- الهدف 8: غاية 10،  
الهدف 9 غاية 4  
الهدف 17: الغاية 6.2،

- الهدف 6،  
الهدف 7

## الأولويات السياسية لاجندة السياسات الوطنية ورموز التدخلات

2. تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين (GP-1222، GP-1223) // 1. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن (GP-2111، GP-2112) // 1. توفير الأمن والامان وتعزيز سيادة القانون (GP-3511) // 2. تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد (GP-2221) // 3. تعزيز كفاءة المؤسسات العامة (GP-2235) // 4. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (GP-3242)

1. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن (GP-2113، GP-2114) // 4. كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة (GP-2241) // 3. تعزيز كفاءة المؤسسات العامة (GP-2233)

1. إصلاح وتطوير قطاع الأراضي (GP-2213) // أولوية 5. مجتمع قادر على الصمود والتنمية/ 2. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن (GP-2121)

1. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد (GP-3112) // 1. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن (GP-2115) // 3. توفير بيئة استثمارية ملائمة

2. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن (GP-2121، GP-2122، GP-2123) // 1. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن (GP-2112) // 3. تعزيز كفاءة المؤسسات العامة (GP-2233)، (GP-2235) // 5. تمكين الشباب (GP-3251) // 3. ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي (GP-3533)

## الأهداف الاستراتيجية لقطاع الحكم المحلي

1- تطوير اطار تشريعي ومؤسسي عصري وحديث.

2- تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.

3- منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.

4- هيئات محلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

5- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

## أبرز إنجازات 2020

شهد عام (2020) العديد من الإنجازات رغم المعوقات ومنها تعديل قانون الانتخابات المحلية (والذي يعرض للقراءة للمرة الثالثة) بهدف توسيع نسب المشاركة خاصة للنساء والشباب وإعطاء الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم، وتعديل قوانين وأنظمة البناء، والاستثمار بالطاقة النظيفة وتوفير مشاريع بنى تحتية وارتفاع الاهتمام بآثار التغير المناخي ومعالجة النفايات والمكبات، كما تم إطلاق بوابة الموازنات والمصادقة على غالبية موازنات الهيئات المحلية وتعديلاتها لتتمكن من مواجهة الظروف الحالية، وتقييم ديون الكهرباء والمياه وحصر 115 هيئة بغرض جدولة ديون الكهرباء والمياه.

أما على صعيد التخطيط والسياسات فقد تمت المصادقة على الخطة القطاعية للحكم المحلي (2021-2023)، وإعداد الخطة التنفيذية للوزارة، والصندوق وربطها بالخطة القطاعية وتحديث إطار النتائج الاستراتيجي (2021-2023)، والقيام بمسح لأثر الجائحة على الهيئات المحلية تبعه وضع خطة الطوارئ للتعامل مع الوباء للعام 2021. كما وتم إعداد البيان السياساتي للموازنة (2021) والذي تناول البرامج التطويرية الحكومية الثلاثة (تمكين الهيئات المحلية، التهيئة العمرانية، البرنامج الإداري).

كما وتم إدراج 42 بند على جدول أعمال مجلس الوزراء، ومتابعة إنفاذ (33) قرار خاصة بالحكم المحلي، و90 تكليف صادر عن الأمانة العامة، ووقعت أكثر من 10 مذكرات تفاهم واتفاقية استعداداً للأعوام القادمة تم التركيز فيها على المناطق المهمشة والأكثر تأثراً بالجائحة. وشكلت 20 لجنة برئاسة أو عضوية وزير، وشارك ممثلين من الوزارة في (23) لجنة ذات علاقة بالقطاع.

عملت الوزارة جاهدة لتوجيه المنح والمساعدات حسب أولويات قطاع الحكم المحلي للاستجابة للظروف التي فرضها الوباء فباشرت بدراسة لتحديث مسح المنح Donor mapping، وقامت بتوجيه المنح للاستجابة للمتطلبات بحيث نجحت باستجلاب 40.5 مليون يورو من خلال الصندوق للعامين (2021-2022) للمشروع الطارئ للتعافي من جائحة كورونا ولتحسين الوضع المالي الصعب للهيئات المحلية، هذا وقد اهتمت الإدارة العليا ممثلة بمعالي الوزير اهتماماً مباشراً بتطبيق ما ورد في خطة الحكومة الثامنة عشر التواصل مع المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم حيث قام بالتواصل المباشر مع الهيئات المحلية من خلال 22 يوم دوام بمقرات المديرية للاطلاع والحوار مع الهيئات المحلية والمواطنين، وقامت بالتوافق مع الشركاء الداعمين للقطاع على إمكانية استخدام الهيئات المحلية ل (25%) من مخصصاتهم للعام (2020) لأغراض مستجدات فرضتها الجائحة مثل التعقيم وحل أزمات تقديم الخدمات الأساسية مثل ترحيل النفايات (ضمن برنامجي تطوير البلديات MDP وتحسين خدمات المجالس القروية (LGSIP)، كما خصصت الحكومة بعض المنح المخصصة للمناطق المهمشة، وسرعت من تحويل رسوم النقل على الطرق. فيما وجهت الوزارة أيضاً اهتماماً لاستمرار تقديم المساعدة في إعداد المخططات الهيكلية من خلال إنشاء ثلاث وحدات تخطيط في الضفة (شمال-وسط-جنوب). وقد شهد العام تطويراً للخدمات الإلكترونية وزيادة عدد الخوادم الإلكترونية، وإطلاق البوابات الإلكترونية.

**أما بالنسبة لأبرز التحديات:**

الأزمة المالية ووقف الموازنة التطويرية الخاصة بوزارة الحكم المحلي والذي أثر بصورة كبيرة على إنجاز المخططات الهيكلية، وزيادة عدوانية الاحتلال وبالذات في مناطق الأغوار، بالإضافة إلى جائحة كورونا وما تسببته بوقف للعديد من الأنشطة واللقاءات، التحديات والدروس المستفادة من أثر جائحة كورونا موضحة بالتفصيل في نهاية التقرير.

**أهم التوصيات:**

**الحاجة إلى رفد الهيئات المحلية بمستحققاتهم** من رسوم النقل على الطرق وضريبة الأملاك لمساعدتهم على النهوض مالياً. هذا وبمقارنة خطة (2020) بما تم تنفيذه من أنشطة، فإن المنجز يمكن إجماله ب 85% ، وذلك متأثراً بتقليل الطواقم العاملة (الكوادر الوظيفية) وفترات الإغلاقات المتقطعة، مع ملاحظة تراجع بعض الوظائف الروتينية بنسبة أكبر تتراوح بين (30-50%).

**الوضع الإداري والمالي:****الوضع الإداري**

تم العمل على تطوير قدرات الوزارة الإدارية والفنية لتكون قادرة على تحسين الخدمات وخطة الوزارة ، حيث تم الانتهاء من وضع الخطط والموازنات للعام القادم، والتي تهدف الى زيادة كفاءة العمل وتحسين الخدمات للمواطنين والإسراع بإنجاز الإجراءات والمعاملات، وتفعيل كل دوائرها، كما وتم تحديث وتطوير الأنظمة لتسهيل وصول الموظفين إليها، وضمان استمرارية عملها وسهولة الوصول إليها، وتقديم الدعم الفني لموظفي الوزارة والمديريات، كما وركزت الأمور الإدارية داخل الوزارة على أعمال الأرشفة الإلكترونية، أما فيما يخص نظام الجيومولوج فقد تم تحديث البنية التحتية للنظام وتم تركيب البرنامج على خادم الحاسوب الحكومي بحيث عاد نظام الجيومولوج للعمل على مستوى الوزارة والمديريات، تم طرح (14) عطاء من قبل اللوازم والمشتريات.

هذا وقد تم صرف مبلغ إجمالي إلى المستفيدين بقيمة (146.8) مليون شيكل منها (43.1) مليون شيكل تمويل خارجي ومبلغ (49.1) مليون شيكل لمشاريع ممولة من أمانات رسوم النقل على الطرق، فيما حول للهيئات المحلية (43.7) مليون شيكل من رسوم النقل على الطرق و ( 13.3 ) مليون دينار ضريبة أملاك.

اتفاقيات جديدة:
14-7-2020: تخصيص مبلغ ( 5.7 ) مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لاستمرار دعم مناطق ج ل(16) مشروع ضمن 15 تجمع / الصندوق.
17-12-2020: لدعم قطاع غزة بقيمة (10) مليون يورو من الاتحاد الأوروبي (7 بلديات، 30 مشروع) / الصندوق
11-11-2020: تمديد برنامج "LGRDP" لسنتين بقيمة إضافية ( 3 ) مليون يورو تخصص لبناء قدرات الهيئات في مجال التغير المناخي.
4-9-2020: تمديد برنامج "LGRP II" لمدة عام من خلال التعاون الألماني وتحويل مبلغ (135) ألف يورو لإنشاء وحدة تخطيط الشمال ودعم "SDI".
مذكرات تفاهم
20-1-2020: مذكرة تفاهم مع قطر الخيرية، لاستكمال مشروع إنشاء وتشغيل نظام إدارة النفايات الطبية في قطاع غزة، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ، وبتكلفة تقدر بأكثر من مليون ريال.
16-2-2020: مذكرة تفاهم مع برنامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي (CBR) لمراقبة تطبيق المواصفة البيئية لذوي الإعاقة واستجابة موازنات الهيئات المحلية للتأهيل".
13-5-2020: مذكرة تفاهم مع وزارة المرأة "تشكيل لجان الاسناد النسوية في حالة الطوارئ".
1-7-2020: مذكرة تفاهم مع مؤسسة منيب وانجلا المصري لاستكمال إعداد المخطط الوطني التنموي المكاني بقيمة مليوني دولار.
4-7-2020: توسيع نطاق مذكرة التفاهم مع وزارة الاتصالات لتشمل الترميز البريدي ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها.
10-7-2020: مذكرة تفاهم مع وزارة الأشغال العامة والاسكان حول التعاون في مجال المشاريع المشتركة
14-9-2020: مذكرة تفاهم مع سلطة المياه "تطوير استعداد الهيئات المحلية المقدمة لخدمة المياه والصرف الصحي في حالة الطوارئ".
5-10-2020 تجديد مذكرة التفاهم مع الموثل حتى العام (2023) والتي تشمل نطاق التدخلات المشتركة مع التركيز على المناطق المهمشة.
18-11-2020: مذكرة تفاهم مع جمعية الرفق بالحيوان حول الرفق بالحيوان.
6-12-2020: مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة الفلسطينية حول معالجة النفايات الطبية المعدية في وسط الضفة" كما تم رعاية اتفاقيات ومذكرات تفاهم لصالح الهيئات المحلية:
4-1-2020 بناء المستشفى الاندونيسي في مدينة الخليل بقيمة ( 7 ) مليون دولار.
23-9-2020: مذكرة تفاهم نقل خبرات بين فروس بيت دجن وبلدية بيتونيا.
8-10-2020: مذكرة تفاهم بين سلطة المياه وبلدية الخليل حول "محطة معالجة مياه بلدية الخليل".
11-10-2020: مذكرة تفاهم بين بلدية أريحا وشركة المطورة لبوابة أريحا.



## أولاً: تطوير إطار تشريعي ومؤسسي عصري وحديث

النتيجة الأولى: إطار قانوني ومؤسسي يضمن التدرج المدروس نحو اللامركزية ويراعي احتياجات النوع الاجتماعي

- قوانين وأنظمة

النتيجة الثانية: الهيئات المحلية تشمل مناطق أوسع، بصلاحيات موسعة ومنسجمة مع قدراتها المالية والمؤسسية والفنية.

- بناء مؤسسي بصلاحيات أوسع للهيئات المحلية

النتيجة الثالثة: العلاقة المؤسسية والقانونية ما بين الشركاء القطاع نظمت.

- التحضير للانتخابات

النتيجة الرابعة: الموارد البشرية والقدرات الفنية في وزارة الحكم المحلي مدربة ومؤهلة.

- بناء قدرات
- بناء مؤسسي

## أولاً: تطوير اطار تشريعي ومؤسساتي عصري وحديث.

بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية لهذا الهدف ( 70%) حيث ظهر تقدم في النتيجة الأولى والثالثة المتعلقة بالاطار القانوني والتحصير للانتخابات المحلية، أما ما يتعلق بالنتيجة الثانية والرابعة وهي البناء المؤسسي وبناء القدرات فقد أظهرت المؤشرات تراجعاً في بناء القدرات البشرية والتدريب وتوفير المستلزمات، وذلك لتأثر الأنشطة بالضائقة المالية، وبعدم إمكانية إجراء اللقاءات التدريبية الوجيهة.

### قوانين وتشريعات:

انسجماً مع خطة الوزارة التنفيذية نحو توفير بيئة قانونية ملائمة لحكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة، فقد تم إصدار وتعديل (11) تشريعاً شملت قرار بقانون (13) لتعديل قانون التنظيم والبناء، وقرار مجلس وزراء (15) بتعديل نظام الابنية رقم (6). كما تناولت إصدار ونشر مجموعة من الأنظمة الخاصة: من (6) أنظمة لمنع المكاره ورسوم جمع النفايات في بلديات بتير والخليل وطولكرم والرام وقليلية وروابي. كما صودق على نظام النفايات الصلبة لمحافظة غزة والشمال، ونظام مجلس غرب رام الله بالإضافة لنشر تعليمات موظفي الهيئات المحلية.

كما تم تقديم المشورة والدعم القانوني اللازم من خلال تقديم الرأي القانوني في (1343) استشارة قانونية شملت مواضيع متنوعة تتناول (شؤون موظفين وأعضاء هيئات، عطاءات وعقود وعمليات شراء، شكاوي، وإخطارات وفرض رسوم وضرائب وخص، ودعاوي قضائية، وغيرها). والمشاركة فيه عضوية لجان دائمة (لجنة دراسة طلبات الاستملاك، لجنة تأجير الاراضي الحكومية). كما تم التنسيق والمتابعة القانونية للقضايا المنظورة أمام القضاء ولا سيما العدل العليا الفلسطينية من خلال متابعة (83) قضية. وتمت المشاركة في مراجعته مشاريع قوانين وانظمة 24 محولة من مجلس الوزراء، ودراسة 16 اتفاقية وصياغة عقود (اتفاقية شراكة للطاقة الشمسية / عرابة، اتفاقية توريد خيم ، اتفاقيات تضمين، تأجير ..) ودراسة مذكرات التفاهم المحولة. هذا ولا زال العمل جارياً لإتمام أية تعديلات على قانون انتخاب الهيئات المحلية "القراءة الثالثة"، وإعداد مسودات أنظمة إجارة المنشآت الرياضية ضمن حدود الهيئات، ونظم الهدم والبناء، ونظام رسوم الملاهي العمومية.

### توسيع صلاحيات الهيئات المحلية والاستعداد للانتخابات المحلية:

تم العمل على ترفيع ( 4 ) مجالس بمناطق (ج) في القدس، واستحداث هيئتين محليتين هما الفراسين في محافظة جنين، زنوته في محافظة الخليل، كما تم استحداث أربع هيئات نتجت عن فك دمج، وتم فك دمج منطقتين والعمل على اعادة تشكيل 21 مجلس، وتم متابعة لجان بقرار وزير : لجان دراسة اوضاع بلديات، لجان تصفية وحل مجالس، كما شهد بداية عام 2020 بعض الانتخابات المحلية، فيما تم العمل على مقترحات تعديلات قانون انتخاب الهيئات المحلية بحيث شملت الاستفادة من الدروس السابقة وتقديم بعض التعديلات على طريقة الانتخاب، واقتراح رفع الكونة النسوية في البلديات أ و ب، وخفض العمر ل(23) عاماً تشجيعاً للشباب في المشاركة بصنع القرار، كما شمل العمل التشاور وعقد لقاء مع المنظمات النسوية ومشاورات محدودة مع الفصائل وأعاقت الإغلاقات الاجتماعات الوجيهة، حيث من المتوقع في حال إقرار القانون "حالياً القراءة الثالثة" ستعقد الانتخابات في شهر أيار (2021).

## المأسسة وبناء القدرات:

تتنوع مجالات قطاع الحكم المحلي وتتداخل مع مناحي مختلفة وهذا يتطلب التأهيل وبناء القدرات ليتواءم مع البناء المؤسسي وقد استمر تقديم رزم بناء القدرات في المجالات المالية والهندسية والإدارية من قبل صندوق تطوير واقرض الهيئات المحلية، فيما ركزت أنشطة بناء القدرات في الوزارة في الربع الأول من العام (وجاهياً)، وعن بعد أو بمجموعات صغيرة باقي العام، حيث عقدت (35) دورة تدريبية استفاد منها موظفي وموظفات الوزارة وكذلك موظفي الهيئات المحلية بما يزيد عن (220) متدرباً وتم التركيز على أربعة مجالات هي:

المجال	الموضوع
المجال المالي والرقابة المالية	✓ عقد دورات حول النزاهة، ✓ تنفيذ برنامج تدريبي كامل على بوابة الموازنات الجديدة لكافة الهيئات المحلية. ✓ دورات في مجالات: التدقيق، المشتريات وقانون الشراء، التنمية المحلية، كتيب المحاسبة العام، تحليل مالي متقدم، تحليل الاقتصاد والسياسات، تحليل الجدوى الاقتصادية، التحول من الأساس النقدي للاستحقاق، 6 دورات بالتعاون مع المعهد المالي).
مجال توجيه عضوات المجالس	✓ 6 دورات اونلاين "ادارة النزاعات، القوانين، الخ
المجال القانوني	✓ 2 دورة (التعاقد والمعاملات الالكترونية، القوانين العامة والتشريعات).
مجال التخطيط والنظم الجيومكانية	✓ تنفيذ بضع الدورات "جيومولج و SDI" خلال الربع الأول 2020. وتنفيذ دورات حول تشغيل نظام مجلس التنظيم الاعلى الالكتروني، ونظم الاعتراضات لموظفي وحدات التخطيط.

ورغم عدم التمكن من استكمال البرامج التدريبية إلا انه يمكن القول بأن بناء القدرات شهد انخفاض في التكاليف وزيادة المعرفة والاتجاه للتدريب الإلكتروني عن بعد. وقد بلغ مستوى الرضا العام عن التدريبات ( 75%) حيث أن نوعية التدريب في ظل جائحة كورونا والإجراءات المتبعة لتنفيذ التدريبات كان غير مُرضي للمتدربين.

وظهرت هناك الحاجة لتمويل طباعة المواد التدريبية لتبقى مرجعاً للمستهدفين.

أما الأنشطة المتعلقة بالبناء المؤسسي فقد تم التركيز على إعادة دراسة الهيكلية والتركيز على الإدارة العامة للتنمية المحلية والإدارة العامة للتكنولوجيا وتجهيز الأوصاف الوظيفية، وتم تحسين البنية الإلكترونية للوزارة (توفير رخصة نظام تواصل Microsoft teams لعقد الاجتماعات والتدريبات عن بعد، توفير برمجيات حماية، شراء سيرفرات، تجديد أجهزة حاسوب، رفع سرعة النت إلخ)، ويستمر العمل على تشطيب المبنى الجديد، وتحديد احتياجات ومواصفات تكنولوجيا لتجهيزه.

كما تمت الاستجابة للقرارات الحكومية والعمل على توفير متطلبات السلامة للموظفين والزائرين وتنظيم عمل الموظفين بحيث تضمن استمرارية العمل، كما تم تخفيض الحركة بين المحافظات لحدتها الأدنى وترشيد استخدام الوقود وتقليل نسبة الاستهلاك من (190) لتر لكل سيارة إلى (160) لتر إلى كل سيارة مع ترشيد الحركة لتصل مالياً لتخفيض ما يقارب ما نسبته (16%). ومتابعة عمليات الشراء حسب الأصول.

## ثانياً: تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.

النتيجة الأولى: هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات مالية فنية ومؤسسية نموذجية

إدارة مالية وموازنات

- رقابة وتوجيه

النتيجة الثانية: الموقف المالي للهيئات المحلية تحسن

- الانتقال من الأساس النقدي للاستحقاق
- تسوية ديون الكهرباء والمياه

النتيجة الثالثة: قدرة الهيئات المحلية على الاستدامة وزيادة إيراداتها تحسنت.

- إجراءات تحسين الإيرادات

## ثانياً: تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.

يتناول هذا الهدف الإدارة المالية للهيئات المحلية والمجالس المشتركة ويسعى للرقابة على إنفاذ الإجراءات الفضلى وتحسين الطرق المحاسبية المستخدمة ورفد الهيئات المحلية بالمساعدة وبناء القدرات لتحسين الإدارة المالية، وقد كان أهم نشاط للعام (2020) هو إطلاق المنصة الإلكترونية للموازنات، والتي تم تطوير شجرة الحسابات بها، وقد تم تدريب كافة هيئات الحكم المحلي على استخدام البوابة والتي ستساهم في تحليل الموازنات المحلية والتعرف على فجوات الأداء والقصور فيها، كما قامت وزارة الحكم المحلي بمجموعة من الإجراءات نذكر منها:

### الرقابة والتوجيه المالي والإداري للهيئات المحلية:

#### دراسات وتقارير:

- ✓ دراسة احتساب تكلفة الخدمات (قيد العمل مع الصندوق).
- ✓ تطوير استبانة مؤشر الشفافية المالية.
- ✓ إعداد دليل المواصفات الفنية والوظيفية للمجالس القروية.
- ✓ تحضير ملف المخالفات الأكثر شيوعاً.

#### الموازنات والانتقال من الأساس النقدي للاستحقاق

- ✓ تم إعداد ورقة "الموازنات والانتقال من النقدي للاستحقاق".
- ✓ نقل (15) بلدية لإعداد موازنتها على أساس الاستحقاق الكامل.
- ✓ إطلاق بوابة الموازنات في أكتوبر (2020).
- ✓ مصادقة (76 % ) من موازنات الهيئات المحلية بانخفاض حوالي (9% ) عن عام (2019)، وتعديل (83 ) موازنة.
- ✓ تقديم التدريب اللازم لاستخدام بوابة الموازنات، واستكمال البرنامج التدريبي المالي للمجالس القروية عبر "LGSIP".

#### رقابة وتوجيه: أما من الناحية الرقابية فقد تم:

- ✓ تعيين (3) مراقبين ماليين لمجلس قروي الجديدة، وبلدية قفين، وبلدية عقابا.
- ✓ القيام بجولات تدقيق مركزية ل(18) هيئة محلية.
- ✓ (9) جولات تفقدية في فترة الطوارئ وتقديم تقرير عن المركز المالي لبلديات طولكرم وقلقيلية وسلفيت والبييرة وبيت جالا وبيت لحم والدوحة وبيتا وتفوح.
- ✓ (9) زيارات تدقيق شكاوي بالإضافة لمراجعة (92) معاملة شراء وترخيص أليات.
- ✓ التعامل مع (48) تقرير من ديوان الرقابة : شملت (15) تقريراً حول أداء هيئات محلية، تقرير حول إدارة مشاريع الكهرباء، (20) تقرير متابعة تنفيذ توصيات للهيئات المحلية و(20) تقرير متابعات شكاوي حول هيئات محلية.
- ✓ المشاركة أو رئاسة لجان بقرار وزير، شملت عضوية لجان تحقق، لجان دراسة أوضاع، لجان تصفية وحل، بالإضافة لعضوية لجان شراء ولجان استلام.

## الإفصاح والنشر ومكافحة الفساد:

- ✓ قامت ( 148 ) هيئة محلية بالإفصاح عن معلوماتها المالية.
- ✓ استمرار العمل على تطوير الموازنة المقروءة.
- ✓ التعامل مع (38) شكوى واردة من جهات مختلفة و(50) ملف وارد من هيئة مكافحة الفساد، وتم تحويل ( 6 ) هيئات محلية لوجود شبهة فساد (مجلس خدمات ريف يطا، المجالس القروية: جينصافوط، دير العسل الفوقا، واد رحال، مركة "ملفين"، الفندقومية).

## إجراءات تحسين الإيرادات: وتسوية ديون الهيئات المحلية:

عملت الوزارة على التركيز على إعادة توجيه تسوية ديون الكهرباء والمياه لخلق ديناميكية عمل لتسارع الإنجاز، من خلال ضبط المديونية ومنع تفاقمها والمحافظة على سداد الفاتورة الشهرية والالتزام بالجدولة، وقد تم حصر ديون (115) هيئة محلية من خلال البرنامج الإلكتروني للفوترة، حيث بينت المؤشرات انخفاض سعر الكهرباء المشتري عام ( 2020 ) إلى ( 84% ) مقارنة بالعام (2019) ويعود ذلك لانخفاض سعر التعرفة لاستخدام الطاقة البديلة، وقد عملت الوزارة على استمرار المتابعة اليومية لعلاج أي إشكاليات فنية، كما تم اتخاذ بعض إجراءات الإقالة وتعيين مراقبين ماليين وتوجيه إنذارات إن اقتضى الأمر كما في بلدية إذنا والنزلة الوسطى. كما تابعت بشكل حثيث من خلال لجنة الديون تقييم قطاع الكهرباء حسب التوصيات الوطنية. بين حصر الديون في ( 115 ) هيئة محلية استمرار وجود مشاكل مالية في ( 20 ) هيئة من مناطق الأغوار، واستمرار تفاقم مشكلة كهرباء المخيمات وديون المؤسسات، كما أن الأزمة المالية وقلة الجباية في فترة الجائحة أثرت على السداد، ورغم ذلك فقد بلغت نسبة الدفع (67.23%) مقارنة ب (74% ) في نهاية عام ( 2019).

أما بخصوص ديون المياه، فقد قامت الوزارة باعتماد المتطلبات الفنية لعدادات المياه واستمرت في سياسة توفير العدادات حيث تم توفير قرابة (3000) عداد دفع مسبق للمياه، و(1180) للكهرباء، وتركيب ( 110 ) خلايا شمسية.

تمويل بنك دولي ، رسوم النقل على الطرق، الموازنة التطويرية	شيكل 4,312477.5	8 مشاريع / 2950 عداد مسبق الدفع للمياه	اعتماد تنفيذ مشاريع تركيب عداد مسبق الدفع للمياه
	شيكل 767,000	1180 عداد مسبق الدفع للكهرباء	اعتماد تنفيذ عدادات مسبقه كهرباء
	شيكل 1,000,000	110 خليه شمسية	اعتماد تركيب مشاريع خلايا شمسية

### مشتريات ودفعات الهيئات المحلية من الكهرباء

بلغت نسبة السداد للعام (2020) ما يقارب (69%) بانخفاض قدره (5%) فقط عن العام (2019)، أما بالنسبة لمديونية المياه فقد استمرت الوزارة بتكثيف جهودها بالتنسيق مع لجنة تسوية ديون المياه فقد تم حصر ما يقارب (255) هيئة محلية/ مؤسسة فلم يظهر أي تقدم ملحوظ بالسداد.

#	مشتريات	مدفوعات	المتبقي	نسبة الدفع
مجموع	547,856,326	403,098,052	144,758,274	74%
مجموع	451,240,309	309,486,723	141,753,585	69%

## ثالثاً: منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.

النتيجة الأولى: مخططات مكانية وتنموية محدثة لكافة التجمعات السكانية وعلى كافة المستويات (وطني، إقليمي، ومحلي) تضمن الاستخدام الأمثل

- المخطط الوطني المكاني
- التخطيط العمراني

النتيجة الثانية: الاستخدام الأمثل للأراضي والتواصل والتكامل الجغرافي والتنموي في جميع أرجاء الوطن يستجيب مع الاحتياجات المستجدة ودون المساس بحقوق وتطلعات الأجيال القادمة.

- التخطيط التنموي الاستراتيجي
- التنظيم والبناء

## النتيجة الثالثة: صمود المواطنين في القدس الشرقية والمناطق المهددة من الاحتلال والمحاذية للجدار تعزز

### • التخطيط وتنفيذ مشاريع في المناطق المهمشة

#### ثالثاً: منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.

بالرجوع لخطة (2020) يتبين أن هذا الهدف قد تم تحقيقه بالكامل وكانت نسبة الإنجاز (100%)، على الرغم من حدوث تراجع ببعض الأعمال الروتينية الخاصة بالرخص والأبنية.

قامت وزارة الحكم المحلي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة هدف رقم (11) لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، بالقيام بمبادرات توطين أهداف التنمية المستدامة "خاصة هدف (11) استدامة المدن على مستوى الهيئات المحلية (مشروع الأماكن العامة الشاملة والأمنة، التغيير المناخي، التخطيط وتوطين أهداف (2030) على المستوى المحلي) كما قامت بتسخير قوة البيانات من خلال برنامج وحدة المعلومات الجيومكانية (SDI) من خلال القيادة الإستراتيجية فيما يتعلق بتوحيد البيانات مع الوزارات الأخرى، وتسخير هذه البيانات لأغراض التنمية المستدامة بالإضافة لاستخدام نُهج جديدة باستخدام تكنولوجيات مبتكرة لإدخال المعاملات التنظيمية والمشاريع التعديلية والمعاملات الخاصة بالإستئنافات وغيرها من معاملات بنظام مجلس التنظيم الأعلى واللجان الإقليمية ضمن أنظمة إلكترونية متعددة منها نظام (e-hpc) للنظر في المعاملات، حيث تم ربط المستخدمين بهذا النظام لضمان إستمرارية دراسة المعاملات الواردة من المواطنين وضمان إستمرارية تقديم الخدمات بالرغم من الإغلاقات في ظل تجدد موجات إنتشار الفيروس.

وعلى الرغم من أن الإدارات الهندسية للتخطيط والتنظيم والبناء كانت الأكثر تأثراً بالجائحة سواءً في الهيئات المحلية أو الوزارة ومديرياتها، حيث تقلصت عمليات التفتيش والرقابة على البناء، وأدى قرار تخفيض الموازنة التطويرية إلى وقف عمليات التصوير الجوي وإعداد المخططات الهيكلية، إلا أن الوزارة تمكنت من خلال توجيه المنح القائمة لخدمة الملفات العاجلة والأكثر أهمية من القيام بما يلي:

#### المخطط الوطني المكاني:

تمت المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية للمخطط المكاني، وتوقيع اتفاقية مع مؤسسة منيب وإنجلا المصري لدعم إنجاز المخطط الوطني (2020/7)، وعليه تم اعتماد آلية وخطة العمل، وتشكيل اللجنة التوجيهية، وتشكيل اللجنة القطاعية والفرق الفنية "17" مندوب من مختلف الوزارات"، حيث تم عقد (12) اجتماع عن بعد، واعتماد (7) بنود مرجعية لدراسات قطاعية، وتحديد قائمة مختصرة للخبراء المحليين، وتجهيز المواصفات المرجعية لخريطة (2021) بانتظار أن تقوم المؤسسة الممولة بطرح العطاءات والتعاقد مع الخبراء.



كما تمت متابعة ملفات رفع الحماية ("31") معاملة رفعت وصودقت من مجلس الوزراء، و (41) معاملة مكتملة الوثائق من أصل (47) تمت دراستها من قبل اللجنة الفنية بانتظار رفعها لمجلس الوزراء).  
كما تمت دراسة طلبات ملفات تخصيص الأراضي بعدد اجمالي يزيد عن 30 معاملة تخصيص بلغت مساحتها ( ) دونماً خلال فترة عمل الحكومة الثامنة عشر وشملت على تخصيص مرافق أساسية كالمدراس وانوادي ... وغيرها.

#### الخطط التنموية المكانية:

- ✓ تم إنجاز ونشر خطط تنموية مكانية لمحافظة رام الله القدس "إطار التنمية المكانية الاستراتيجية " 2030" وبذلك تكون استكملت كافة خطط المحافظات في الضفة الغربية.
- ✓ تفعيل النظام الإلكتروني للخطط التنموية الاستراتيجية على مستوى الهيئات المحلية من خلال مشروع ادخال بيانات (153) خطة لبلديات الضفة وغزة (2018-2022)، وثق منها ( 96) خطة، ويجري العمل على حل الاشكالات الفنية في الخطط المتبقية وحل بعض إشكالات البرنامج الإلكتروني. علماً بأن العمل يأتي استكمالاً لتحميل (204) خطة استراتيجية بشكل كامل للمجالس القروية عام (2019).

#### التخطيط الهيكلي:

- أظهرت بيانات مجلس التنظيم الأعلى انخفاض بنسبة (19.5% ) في عدد المعاملات عن العام السابق، حيث انعقدت تسع جلسات أنجز خلالها (351) مشروع (13) مخطط هيكلية، ( 53) هيكلية تفصيلية، ( 9) توسعات تنظيمية، (125) تعديل تنظيمي، (75) استئناف، (58) منح تسهيلات، (18) موافقة أولية. وقد تعددت الأنشطة فشملت:
- ✓ إنشاء وحدات التخطيط العمراني: تم إنشاء ثلاث وحدات تخطيط في شمال ووسط وجنوب الضفة بغرض دعم عمليات إعداد المخططات الهيكلية وتم تجهيزها بالأثاث والمعدات والكادر البشري، حيث تعمل الوحدات حالياً على استكمال المخططات فنياً وطرحها للاعتراضات ودراساتها.
- ✓ يجري إعداد أربعة مخططات هيكلية ضمن منطقة تخطيط مشترك لقرى يتما والساوية واللبن الشرقية وعمورية (تم إعداد الدراسات ومسودات المخططات).
- ✓ تدقيق تصوير جوي ل(7) بلدات تمهيداً لتخطيطها.
- ✓ عضوية لجان (لجنة إعداد مواصفة مراكز الاستعلامات السياحية، اللجنة الوزارية لتنظيم آلية شراء واستملاك الأراضي التي تحتوي على تراث ثقافي مادي ، اللجنة الوزارية لدعم القطاع السياحي في فلسطين ، اللجنة التوجيهية للبناء الأخضر مع نقابة المهندسين).

#### التخطيط وتنفيذ مشاريع في المناطق المهمشة والقدس.

- إطلاق الإطار السياساتي واستراتيجية وأدوات التنفيذ من أجل "تعزيز حياة المسكن والمنعة للتجمعات البدوية في المنطقة ج من الضفة الغربية" بالتعاون مع المونل والشبكة الدولية لأدوات الأراضي (GLTN).

- الانتهاء من تحديث (36) من المخططات الهيكلية التفصيلية والقطاعية لعدد من التجمعات المختارة في المناطق المسماة "ج".
- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمخططات الهيكلية في المناطق المسماة "ج".
- إطلاق دليل "تصميم وتنفيذ الأماكن الملائمة للناس".
- إطلاق دليل "آلية تقييم أثر حقوق الإنسان والمخططات الهيكلية المحلية في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، فلسطين".
- إطلاق (4) نشرات إخبارية دورية حول سير مشروع "تعزيز حياة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينية من خلال تدخلات اقتصادية ومكانية تخطيطية في مناطق "ج" والمنفذ بالشراكة الموثل وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.
- تحضير بنود مرجعية لإعداد مخطط مناطقي لمنطقة وسط الأغوار، ضمن مشروع "دعم الحق في التخطيط والارض في المنطقة "ج"، وتحضير لدراسة الأثر التنموية للمخططات الهيكلية في المناطق المسماة "ج".
- وقد قامت وزارة الحكم المحلي بتنفيذ (35) مشروعاً بقيمة (20,787,930 شيكل) من خلال تمويل رسوم النقل على الطرق والبنك الإسلامي العربي، كما قام صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بتنفيذ (9) مشاريع انبثقت عن هذه المخططات كما وتم توقيع اتفاقية جديدة لاستكمال تنفيذ مشاريع إضافية في العام (2021).

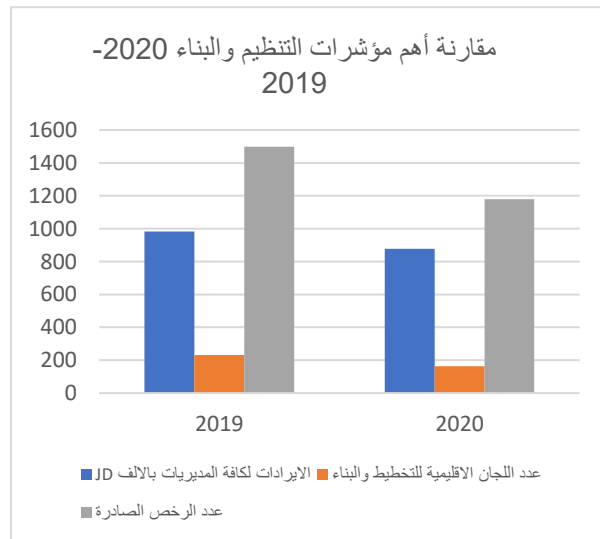
#### دراسات تخطيطية:

- ✓ إعداد أدلة: ملحق دليل التخطيط التنموي "ملحق توطين أهداف التنمية المستدامة للهيئات المحلية"، دليل التخطيط التفصيلي ودليل إعداد المخططات القطاعية التكميلية، ودليل معايير استخدامات الأراضي (المرحلة الأولى التقييم).
- ✓ إعداد دراسة شمولية للنقل العام لمنطقة رام الله البيرة بيتونيا، ودراسة سبل مأسسة التعاون للحكومة والإدارة للشؤون المشتركة في المناطق الحضرية، ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمناطق الحضرية بالإضافة لإعداد خطة تطوير السياحة المستدامة لمنطقة بيت لحم الحضرية.
- ✓ إقرار (8) مشاريع تأهيل بنى تحتية في الأماكن العامة لجعلها شاملة وأمنة خاصة للنساء طبقاً لل غاية (11.7).
- ✓ إتمام مبادرة مدينتي بعيون الأطفال والتي استهدفت أكثر من (165) طالب وطالبة تحت (15) سنة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.
- ✓ التعاون مع الجامعات: استناداً لمذكرات التفاهم، ولتحسين المناهج الدراسية في كليات الهندسة المعمارية والتخطيط ذات العلاقة بمساقات " landscape, sites, urban design " تم التعاون مع طلبة الجامعات جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، جامعة الإسلامية في غزة حيث: (1) تم إنجاز تقييم مواقع عامة "site specific assessments"، بالتعاون مع الجامعات الثلاث وممثلي المجتمع المحلي والبلديات. (2) عقد خمس ورشات عمل (بؤرية) للتصميم التشاركي "Participatory urban planning" بالتنسيق مع وحدة تخطيط الشمال استهدفت السكان المحليين (3) تم تصميم تطبيق عبر الموبايل لأماكن آمنة من خلال طلبة قسم التكنولوجيا بجامعة النجاح وتخصيص موقع لمدة عام لإدارة البيانات بشكل تجريبي بالتعاون مع البلدية والشرطة مستقبلاً، (4) التعاون مع جامعة النجاح وبلدية نابلس في مجال التخطيط التفصيلي.

- ✓ ترجمة 5 تقارير "أمان الأماكن العامة" إلى اللغة العربية تمهيداً لطباعتها، ونشر كتيب آلية تقييم حقوق الإنسان في مناطق "ج" نيسان 2020"، والمشاركة بإعداد أطلس فلسطين للتنمية (2020)، وتقرير إنجاز هدف (11).
- ✓ إعداد المواصفات المرجعية لمجموعة من العطاءات والإعلان عن بعضها (عطاءات انشاء وحدات التخطيط، عطاءات تصميم الأماكن العامة، وعطاء التقييم القانوني للفراغات العامة... إلخ).

### التنظيم والبناء :

مارست اللجان الإقليمية والدوائر الهندسية في المديرية مسؤولياتها بالتزام وطني تجاه مواطنيها رغم شح الإمكانيات وصعوبة الظروف، وتبين الإحصائيات الواردة من المديرية فيما يتعلق بالتفتيش والترخيص والإيرادات حدوث تراجع طفيف عن العام السابق، حيث انخفض عدد جلسات اللجان الإقليمية بنسبة (30%) وانخفضت عدد الرخص بنسبة (20%) ، فيما انخفضت



الإيرادات السنوية بنسبة (10%) ويعود ذلك لترخيص بعض المشاريع النوعية في محافظتي قلقيلية ورام الله.

ومن أهم أنشطة التنظيم لهذا العام:

- ✓ تقديم تسهيلات رسوم الترخيص للأبنية القائمة.
- ✓ متابعة إعلانات الوقائع الفلسطينية الخاصة بالمخططات الهيكلية والتعديلات التنظيمية لكافة المديرية.
- ✓ عضوية اللجان الفرعية، ودراسة الشكاوي والمعاملات التنظيمية الواردة
- ✓ القيام بالكشوفات الميدانية الضرورية.

### نظم المعلومات الجيومكانية:

نظام جيومولج:	نظام المعلومات الجيومكانية SDI: ويتألف من ست مجموعات من اللوزارات والمؤسسات العاملة في مجال الأراضي وهي:
- ادخال المخططات المصدقة 85 ، المخططات المودعة للاعتراض بأنواعها 69. قطع اراضي التسوية الجديدة ل43 هيئة، وتدقيق 60 مخطط،	- مجموعة عمل معايرة المعلومات الجيومكانية ( Geospatial Data Standards): وزارة النقل والمواصلات
- متابعة بيانات نظام الاعتراضات الالكتروني (بيت فوريك، الزاوية)	- مجموعة عمل الإطار القانوني (Legislation): هيئة تسوية الأراضي والمياه
- ادخال 45 معاملة لمجلس التنظيم الاعلى،	- مجموعة عمل الجيوديسيا (Geodesy): سلطة الاراضي
- تطوير رزمة الخدمات: بوابة جيومولج، نظام الاعتراضات، نظام مجلس التنظيم الاعلى، نظام تخصيص الاراضي، نظام رخص الابنية،	- مجموعة عمل الهيكل الفني (Systems Architecture): وزارة الحكم المحلي
- معالجة الصورة الجوية 2019، وتحضير مواصفات التصوير للعام 2021،	- مجموعة عمل المعلومات الجيو إحصائية (Geostatistics): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- معالجة اشكاليات تشغيل جيومولج واعادة تركيبه في الحاسب الحكومي	- مجموعة عمل الاحتياجات: هذه المجموعة سوف تباشر عملها الحقيقي بعد نهاية عمل المجموعات الأخرى او بعد تحديد احتياجاتها. مقرر هذه المجموعة هو وزارة المالية

وكانت أهم التحديات والمعوقات لإنجاز هذا الهدف تعود لعدم وجود تمويل لسنة ( 2020م ) للمشاريع والبرامج الحكومية، وتدني مستوى الخبرات والممارسة العملية لدى بعض الهيئات المحلية (مجالس قروية) في مجال التنظيم والتخطيط العمراني، بالإضافة لقصور القوانين والتشريعات الخاصة بعملية التخطيط وتعارضها في بعض الجوانب مع واقع النمو والتطور في الهيئات المحلية، والإغلاقات المستمرة بسبب جائحة كورونا، بحيث تم تقادي عقد اللجان الفرعية وجاهياً، وعرقلة الزيارات الميدانية للكشف وتعطل نظامي الاعتراضات الإلكتروني ومجلس التنظيم الأعلى واللجان، وتعطل سيرفرات تشغيل نظام جيومولج لفترة.

## رابعاً: هيئات محلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

النتيجة الأولى: خطط التنمية الاقتصادية المحلية المبنية على تحديد الميزة التنافسية تم تطويرها وتحديثها.

- الاستثمار بالطاقة النظيفة
- خطط وسياسات

النتيجة الثانية: التنمية الاقتصادية المحلية تم تأسيسها في الهيئات المحلية.

- بناء مؤسسي للوزارة والهيئات المحلية

النتيجة الثالثة: مشاريع مشتركة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني التي تم إنشائها.

- مشاريع ريادية

#### رابعاً: هيئات محلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

يعتبر هذا الهدف من الأهداف المرتبطة بالتوجه الحكومي لتنمية العناقيد الاقتصادية، كما يساعد تحقيقه في خلق خدمات أكثر جودة وتخفيف عبء تقديم الخدمة عن الهيئات المحلية، ويساهم في إيجاد بيئة مواتمة لخلق فرص عمل من خلال التنمية المحلية المتوازنة. كما يرتبط وأهداف التنمية المستدامة (8) و(9) .

وقد تم تحقيق غالبية الأنشطة المدرجة في خطة ( 2020 ) بنسبة (80%)، ومن أهم الإنجازات هي:

- ✓ إنجاز الإطار السياساتي لشراكة القطاع الخاص والهيئات المحلية: وقد تم رفعه لمجلس الوزراء لناقشه نتيجة تقاطعه مع العديد من المؤسسات الشريكة.
- ✓ المساهمة في إعداد واعتماد البنود المرجعية للاستثمار في الطاقة النظيفة. وصياغة العطاء الدولي للاستثمار في مكب زهرة الفنجان ومتابعة طرحه.
- ✓ المباشرة بتطبيق قرار مأسسة وحدات التنمية في الهيئات المحلية ( أ ) و ( ب ) ، من خلال إعداد واعتماد الهيكلية المعيارية لوحدات التنمية الاقتصادية المحلية والوصوفات الوظيفية لوحدات التنمية في الهيئات المحلية، ودراسة انعكاسها على هيكلية الوزارة والإدارة العامة للتنمية المحلية.
- ✓ تنظيم اتفاقيات شراكة بين بلديات ومستثمرين "بيت ساحور وحلول وبيت جالا ودير الغصون وطولكرم وجنين.
- ✓ وضع مسودة أولى لتصور مقترح لمعالجة ديون المخيمات بالاعتماد على التوجه للطاقة البديلة وإقامة محطات ويدعو المقترح لتجربة حلول إبداعية للتقليل من فاتورة الكهرباء وتخفيف الأعباء عن سكان المخيمات من جهة وتقليل المديونية من جهة أخرى من خلال تجربة هذه المبادرة في مخيمين على الأقل.
- ✓ تم التحضير للمؤتمر السنوي للتنمية وتوقفت الاستعدادات بسبب إجراءات الوقاية من الجائحة.
- ✓ استكمال بناء قدرات الفريق المتخصص في الوزارة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية تدريب الموظفين في مجال تنمية الاقتصاد المحلي.

أما بخصوص أهم المعوقات فلا زالت بعض المشاريع التنموية تعاني من عدم وضوح الإجراءات وتدني معرفة الهيئات بدراسات الجدوى، كما يجري العمل ببطء بخصوص الاستثمار العقاري في ظل عدم وضوح للمسؤوليات مع وزارة الأشغال العامة والإسكان.

## خامسا: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

النتيجة الأولى: هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات فنية ومؤسسية نموذجية قادرة على تنفيذ مشاريع تطوير خدمات المرافق الأساسية في كافة المحافظات وتوفير الخدمات للمواطنين بكفاءة وفعالية

- مشاريع النفايات الصلبة
- مشاريع البنى التحتية

النتيجة الثانية: مشاركة المواطنين والمواطنات في صناعة القرار ومساءلة الهيئات المحلية قد تعززت.

- تمكين المرأة والشباب
- التواصل مع المواطنين

النتيجة الثالثة: الأداء التشغيلي للهيئات المحلية في تقديم الخدمات ذات الجودة للمواطنين تحسن

- تكنولوجيا المعلومات

## خامساً: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

يرتبط الهدف بالأولويات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتقديم الخدمات للمواطن، حيث تعتبر الهيئات المحلية الخط الأول في التعامل مع المواطنين، وينقسم العمل في هذا الهدف حسب خطة (2020) إلى ثلاث نتائج رئيسية تتعلق بتقديم الخدمة، والعلاقة مع المواطن، وتحسين الأداء التشغيلي، وقد أمكن إنجاز ما نسبته (75%) من الأنشطة المقررة في الخطة كما يلي:

### مشاريع البنى التحتية والنفايات الصلبة:

- متابعة تنفيذ استراتيجية النفايات الصلبة: حيث تم اقرار نظام ادارة النفايات الصلبة، واعتماد خطة تقليل إنتاج النفايات في تسع مجالس مشتركة، واعداد مسودة أولى لنظام نفايات البناء والهدم، واعداد أنظمة التعرفة للنفايات الصلبة لبعض المناطق، واستكمال شراء المعدات والمركبات، وتوفير ادوات السلامة العامة لبعض المجالس المشتركة في الضفة وغزة. كما تم دعم (135) بلدة في المناطق المسماة ج بالحاويات، ومواد وقاية كورونا من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية. كما تمت المصادقة على (5) مشاريع تجريبية للمجالس المشتركة، ومشروع معالجة النفايات الطبية لمنطقة وسط قطاع غزة.

✓ التدقيق البيئي على مكب المنيا، اريحا، وزهرة الفنجان

### مشاريع البنى التحتية:

- ✓ تنفيذ مشاريع خاصة بالمجالس المحلية (6) قاعات عامة و (7) مقرات للهيئات المحلية، وترميم (115) منزلاً بقيمة إجمالية ثلاث ملايين و(200) ألف شيكل.

- ✓ دعم الهيئات المحلية بتنفيذ (878) مشروع من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وصرف قرابة (40) مليون دولار في الضفة وغزة، وتوفير (3000) فرصة عمل مباشرة، و(480) ألف يوم عمل غير مباشرة.

- ✓ مشاريع مركزية من خلال الصندوق مثل كراجات ومسلخ بلدي أريحا، وانتهاء مشروع النفايات الصلبة بغزة، كما قامت الوزارة بمعالجة....

- ✓ تشكل المشاريع التي تنفذها وزارة الحكم المحلي مرتكزاً أساسياً من مرتكزات استراتيجية الوزارة، حيث استفادت منها (381) هيئة محلية شملت أكثر من قطاع (خدمات عامة وصرف صحي وطرق وغيرها) حيث شكل قطاع الطرق ما نسبته (62%) في تمكين وتعزيز قدرات الهيئات المحلية وتطوير خدماتها المقدمة للمواطنين.

- ✓ بالإضافة ل (10) مشاريع في (7) تجمعات طبقت كجزء من استكمال تخطيط الأماكن المهمشة.

- ✓ مشروع تشطيب مقر الوزارة.



### أما فيما يتعلق بمشاركة المواطنين ضمن قطاع الحكم المحلي وخاصة النساء والشباب فقد تم:

- ✓ انشاء لجان اسناد نسوية في كافة الهيئات المحلية اثناء فترة الحجر المنزلي، تنفيذاً لمذكرة التفاهم الموقعه مع وزارة المرأة في بداية الجائحة.
- ✓ التشبيك مع مؤسسات تمكين نسوية لدعم العضوات الراغبات في الترشح.
- ✓ استمرار برنامج توجيه العضوات محليا حيث شاركت "20 مشاركة" باشراف 15 موجهة وتلقت المشاركات تدريبات تتعلق بالتعامل مع الازمات وكذلك نقاش موضوع الانتخابات القادمة.
- ✓ تنفيذ العديد من الأنشطة مثل: لتدقيق من منظور النوع لبلديات "بيت لحم، الخليل، بيرزيت"، والعمل على الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي "تدريب"، وتصميم برنامج لإدارة الازمات لتدريب النساء على التعامل مع الازمة، كما تم عمل استبيانات لقياس مدى المعرفة في موضوع النوع الاجتماعي وصدر عنخ تقرير معرفة ووعي موظفي الوزارة بالنوع الاجتماعي.
- ✓ كما يتم حالياً تطبيق مشروع ريادي هو جزء من برنامج حياه للحد من العنف ضد النساء ويتناول موضوع العنف في الأماكن العامة وبناء قدرات الهيئات المحلية المستهدفة في مجال التصميم الامن والشامل للفراغات العامة، وقد انتهى المشروع من القيام بمسوحات الأمان في 5 مدن منها خانيونس، وإريحا، والمنطقة الحضرية في بيت لحم ونابلس وجنين.
- ✓ بالإضافة لذلك فقد تمت مراجعة قانون الانتخابات واقتراح رفع الكوتة النسوية ل30% في البلديات الكبيرة، وخفض العمر ل23 سنة لتشجيع الشباب للمشاركة في صناعة القرار.

كما تم تطوير منصات الوزارة الإعلامية ووصل عدد الزوار المستخدمين للمنصات الرسمية للوزارة ( 48000 ) زائر. و (40% ) نسبة حجم التفاعل. كما تم تقييم جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي

#### • الشكاوى:

- ✓ وصل عبر نظام الشكاوي الحكومي ووحدة الشكاوي ( 81 )شكوى وترحيل ( 6 ) من عام ( 2019 ) ( رفضت حسب النظام ( 38 ) ، وعولجت ( 45 شكوى).
- ✓ أما الشكاوي المعالجة من قبل الرقابة والتوجيه: فقد عولجت ( 38 ) شكوى محولة من مصادر مختلفة، وتم تلقي ( 50 ) شكوى من هيئة مكافحة الفساد، حول منها ( 6 ) هيئات لوجود شبهة فساد.
- ✓ كما وصلت عبر الإدارات الهندسية (109) شكاوي واستفسارات لمعاملات تنظيمية.

#### • الأداء التشغيلي للهيئات المحلية:

- ✓ تتفد حالياً ( 6 ) بلديات عملية التحول لبلديات إلكترونية كما تظهر بيانات صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، كما تم إنشاء ( 7 ) مراكز خدمات جمهور جديدة، واستقادت ( 153 ) هيئة من ( 9 ) رزم بناء قدرات.

أما أهم التحديات والمعوقات فتتمثل ب:

- مشكلة مكب رمون وعدم سماح الاحتلال بمباشرة العمل رغم صدور قرار محكمة لصالح مجلس الخدمات، وإعاقة تنفيذ مشاريع في المناطق المسماه (ج).
- أشار القطاع الخاص بأن قرار شراء الكهرباء في حال إنتاج الطاقة النظيفة ب 15% أقل من القطرية الإسرائيلية "تحويل إلى طاقة" هو غير مشجع للاستثمار.
- عدم القدرة على التواصل المباشر أثناء الجائحة وتقليل الاجتماعات الوجيهة. وإلغاء العديد من حملات التوعوية والأنشطة وورشات العمل خاصة مع النساء والشباب.

## التصدي لأزمة وباء "فيروس كورونا"

نتيجة لإعلان إجراءات الطوارئ لمواجهة فيروس كورونا، قامت وزارة الحكم المحلي بإجراء مسح شمل ( 286 ) هيئة محلية (107) بلديات في الضفة، و(23) بلدية بقطاع غزة، بالإضافة ل (134) مجلس قروي، ( 22 ) مجلس خدمات مشترك، وتم في التقرير تحليل احتياجات وأولويات الهيئات المحلية وأثر الجائحة على مواردهم وأدائهم في تقديم الخدمات للمواطنين، كما ناقش التقرير المهام والأعباء التي اضيفت للهيئات المحلية في ظل الجائحة مثل تعقيم الأماكن العامة وزيادة خدمة التنظيف، مساعدة الأجهزة الصحية والأجهزة الأمنية محليا، وتوسيع الليات دعم الأسر الأكثر ضعفا.

وأظهر التقرير تقليصا في عدد الموظفين العاملين اثناء الازمة بنسبة 25% في بلديات الضفة و14% في بلديات القطاع، و36% في المجالس القروية. وزيادة بعض الوظائف المؤقتة 23% من الهيئات المحلية لأغراض التعقيم والنظافة، كما اظهر تأثر الطواقم القانونية والهندسة والتخطيط والعلاقات العامة سلبيا من الازمة بحيث تقلصت اعمالهم لحددها الأدنى وتأثرت بالتالي تراخيص الحرف والاعمال والابنية، وقطاعات تخطيط المدن، والانشطة الرياضية والثقافية، وانعكست اثار الجائحة على نسب الجباية والعائدات والتي تشكل الرافد الاساسي لعوائد الهيئات المحلية، نظرا لحدوث كساد اقتصادي وتوقف كثير من الأعمال وعدم قدرة المواطنين على السداد، بحيث قامت بعض الهيئات بوقف جباية الفواتير عن الفئات التي فقدت اعمالها بالاضافة لزيادة الصرف على التعقيم وعلى الحماية الاجتماعية. مما انعكس على الموزانات التشغيلية الأمر الذي بات يهدد استدامة الاوضاع المالية لها.

قد ادت الهيئات المحلية دورها الوطني في ظل الأزمة كما كان متوقعا منها بحيث كانت مستجيبة ونشطة وتعاملت مع احتياجات المواطنين وقدمت العون للطواقم الصحية والأمنية ولطواقم المساعدة الاجتماعية، واتخذت اجراءات تخفيفية:

1. تقديم الدعم والاسناد للطواقم الطبية بمبادرات رائدة من خلال تجهيز مراكز صحية ضمن الهيئات المحلية بالتعاون مع متطوعين وتهيئة العيادات الصحية للتعامل مع اية مستجدات واقامة خيم وغرف ومراكز للتعامل مع الحالات المشتبه باصابتها بالوباء
2. تعقيم الاماكن والمؤسسات العامة ومراكز الحجر والبيوت الموجود فيها اصابات وحتى الشوارع
3. تكثيف جهود جمع النفايات والحفاظ على النظافة العامة وذلك نتيجة ازدياد كمية النفايات في ضوء حالة الطوارئ وقامت بتشديد اجراءاتها المتبعة للمحافظة على النظافة العامة وذلك من خلال جمع وترحيل النفايات الصلبة من كافة الاحياء والشوارع والاسواق وعملت على النقل الامن للنفايات في مراكز الحجر
4. عملت الهيئات المحلية على تقديم الدعم والاسناد للمواطنين على مختلف الصعد من خلال عدة مبادرات وكانت المسؤولية الاجتماعية ضمن اجندة عمل الهيئات في ظل هذه الظروف الطارئة ومن هذه المبادرات قيام الهيئات المحلية بتشكيل لجان متخصصة بتجنيد المساعدات الانسانية والاغاثية للمتضررين والمحتاجين لمساندتهم في تجاوز هذه الازمة .
5. قامت الهيئات المحلية بتشكيل لجان اسناد للطوارئ والمتطوعين من الافراد والمؤسسات والقوى المجتمعية والوطنية لتقديم كافة وسائل الدعم المجتمعي وقد عملت هذه اللجان على مساعدة المواطنين من خلال تقديم خدماتها للمواطنين وتوعيتهم وتنقيتهم ومساعدتها للمواطنين المتضررين من الحجر الصحي وتقديم العون لمن يحتاجون

6. كان للهيئات المحلية الدور الأبرز في المناطق المسماة (ج) والخارجة عن السيطرة الفلسطينية والتي لا تتمكن الحكومة من ممارسة صلاحياتها فيها وإيصال الخدمات لسكانها بسبب السيطرة الأمنية للاحتلال، فقد وقع على عاتقها العبء الأكبر بالتعامل مع الاحتياجات الاستثنائية لهذه المناطق وتوفير متطلباتها حيث قامت بضبط الحركة وقامت بالعمل في مساندة جهات الاختصاص بضبط حركة العمال الداخليين والخارجين من مناطق (48).
7. قامت الهيئات المحلية بالتخفيف من أعباء المواطنين من خلال وقف الجباية المستحقة على المواطنين وقامت بالتيسير على المواطنين لحصولهم على الخدمات الأساسية.

لذا قامت وزارة الحكم المحلي بالاستجابة للمقترحات الواردة بالتقرير وذلك باعداد خطة طوارئ (2021) لمواجهة تبعات الجائحة، وقامت بمفاوضات حثيثة نشأ عنها:

- تم العمل مع وزارة المالية لتحويل رسوم النقل على الطرق للهيئات المحلية للمساعدة في التخفيف عن الهيئات المحلية بإدارة الأزمة نتيجة لضعف الجباية خلال فترة الجائحة.
- جرى العمل على تجنيد اموال للتعاطي مع الجائحة وتوفير المعقمات وأدوات السلامة خصصت للمناطق البدوية في الأغوار ومناطق ج ولمجالس النفايات الأكثر تأثراً بالجائحة (مخصصات من الوكالة الفرنسية، والتعاون الالمانى- والسويسري).
- الاتفاق مع داعمي القطاع لدعم الهيئات المحلية من خلال برنامج "تحسين الهيئات المحلية" الموجه للمجالس القروية والمدار من الوزارة، وبرنامج تطوير البلديات والمدار من صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية بحيث سمح باستخدام 25% من مخصصات مشاريعهم للعام 2020 لاغراض اجراءات السلامة العامة واستمرار الخدمات الاساسية.
- تصميم برنامج للتعافي من الجائحة والخروج منها بحيث تم التوافق مع شركاء القطاع على تخصيص مبالغ للأعوام (2021-2022) للقيام بمشاريع دعم للموازنة التشغيلية للهيئات المحلية ومشاريع تشغيل للتصدي لآثار الجائحة.

كما كان لحالة الطوارئ وتقشي مرض كورونا أثر سلبي في انجاز خطط مديريات الحكم المحلي، إلا أنه لم يؤثر على التواصل الدائم مع الهيئات المحلية واستمرت بتقديم خدماتها للعيئات كما يلي:

- التواصل عبر الهاتف ومواقع التواصل بشكل يومي للرد على الاستفسارات ومتابعة الملفات كبديل للاجتماعات والزيارات.
- الرقابة والتوجيه والتفتيش: انخفاض بنسبة ( 50%) للتاثر بالإغلاقات ومنع التنقل مما أدى إلى ارتفاع المخالفات وازدياد عدد الإنذارات ولم يتم إنجاز التفتيش حسب الخطة.
- المشاريع: تأخر نسبي في التسليم بسبب معيقات الحركة والتنقل.
- التنظيم والرخص: أثر قلة عدد الموظفين ( 30%)، وعدد الجلسات المنعقدة على سير المعاملات بحيث شهدت هبوطا نسبيا مقارنة بالعام (2019)، فقد أوضحت البيانات بأن هناك انخفاض في عدد جلسات اللجان الإقليمية بنسبة) 30%)، وانخفاض في عدد الرخص بنسبة (20%)، بالإضافة إلى انخفاض قليل بالإيرادات السنوية بنسبة ( 10%) فقط.

**التحديات والدروس المستفادة:****من أبرز نقاط الضعف والتحديات**

تحديات مالية: الضعف المالي للهيئات المحلية وعدم وجود مصادر تمويلية ثابتة. ضعف الجباية في الهيئات المحلية أثناء فترة الجائحة وتوقف بعض الخدمات المقدمة في الهيئات المحلية بسبب الكساد الإقتصادي الحالي والانعدام الواسع لمقدرة المواطنين على دفع رسوم الخدمات مما فاقم أكثر من القيود المالية الموجودة أصلاً لدى هيئات الحكم المحلي، وغالباً سيؤدي إلى عجز بالموازنة وتراكم الديون، ذلك لأن هيئات الحكم المحلي مازالت تواصل تقديم الخدمات الأساسية لجميع المواطنين (مثلاً، المياه والكهرباء) بالرغم من المعدل المتدني للجباية. عدم قيام وزارة المالية بالتحويل المنتظم لمخصصات الهيئات المحلية مما يؤثر سلباً على القيام بواجباتها.

تحديات إدارية وفنية: بروز أدوار جديدة للهيئات المحلية لم تكن موجودة قبل فترة الجائحة وخاصة تجهيز مراكز العزل وعمليات التعقيم للمرافق العامة والشوارع في الهيئات المحلية وعدم الاستعداد المسبق لمواجهة مثل هذه الأزمات. عدم وجود الكوادر المتخصصة في الهيئات المحلية لإدارة مثل هذه الازمات وخاصة خارج مراكز المدن. التخلص من النفايات الطبية الناتجة عن الإصابات وعدم وجود حلول مبتكرة للتخلص منها .

تحديات سياسية: عدم وجود سيطرة للحكومة الفلسطينية على مناطق (ج) مما يسبب عبء على الهيئات المحلية في هذه المناطق.

**أما أهم الدروس المستفادة والتوصيات فتتمثل بضرورة:**

1. تحسين نظام التواصل والمعلومات مابين الهيئات المحلية والمحافظين لتمكين وجود تواصل ومتابعة منتظمة مع هيئات الحكم المحلي لدعم المعنويات، توثيق الإحتياجات الناشئة وتبادل المعلومات.
2. العمل على تحسين التواصل ما بين الهيئات المحلية ولجان الطوارئ المركزية.
3. بناء القدرات لهيئات الحكم المحلي في مجال إدارة ومجابهة الكوارث، بما في ذلك التبادل التعليمي بين هيئات الحكم المحلي، والتعلم من الممارسات الفضلى للبلديات وتعميم التجارب الناجحة.
4. العمل على تحويل مخصصات الهيئات المحلية المتراكمة لدى وزارة المالية بأسرع وقت ممكن.
5. تخصيص موازنات تشغيلية طارئة للهيئات المحلية من الموازنة العامة لمساعدتها بالنهوض من هذه الازمة وذلك نتيجة لانخفاض الأنشطة الاقتصادية وتناقص عائداتها المتاحة من الرسوم والضرائب وزيادة مصاريفها خلال فترة الجائحة.
6. عمل خطه شاملة لإدارة الازمات ورفع جاهزية المستوى المحلي والمتمثل في الهيئات المحلية.
7. توجيه التمويل تجاه مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية ومشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والهيئات المحلية.
8. تطوير العمل على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات وفي التواصل ما بين المواطنين والهيئات المحلية والعمل على اتمتة المعاملات والخدمات.

## ملحق: جدول بأهم الأنشطة والمؤشرات ونسب إنجازها

السياسة الوطنية الأولى: تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن			
التدخل السياساتي: 1. إصلاح الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية. 2. تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توفر قدرة الهيئات المحلية على ذلك.			
الهدف الإستراتيجي الأول: تطوير إطار تشريعي ومؤسساتي عصري وحديث.			
النشاط	مؤشر القياس	الإنجاز المتوقع/المستهدف	الإنجاز الفعلي/ القيمة المحققة فعلياً
إعداد وإقرار وتعديل مجموعة من الأنظمة العامة	عدد الأنظمة.	3	1
إعداد وإقرار وتعديل مجموعة من الأنظمة الخاصة للهيئات المحلية	عدد الأنظمة المعدلة. عدد الأنظمة المقررة.	غير محدد	6
تنفيذ مشروع تعديلات قانونية	عدد القوانين	2	مسودة 1+1
ترفيح الهيئات المحلية	عدد الهيئات المحلية المرفعة	15 هيئة محلية	4 مجالس قروية تم ترفيحها إلى بلديات + 4 استحداث
تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات في مجالات عمل الوزارة.	عدد الدورات التدريبية في مجال الحكم المحلي. عدد المستفيدين من البرنامج.	35	35
الهدف الإستراتيجي الثاني: تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.			
التخطيط لأعمال التوجيه والرقابة السنوية للهيئات المحلية وتنفيذها والتقارير حولها.	عدد التقارير حول عمل الهيئة المحلية.	30 تقرير	30 تقرير
تطوير واستخدام مؤشر الإفصاح عن المعلومات المالية	عدد البلديات المفصحة عن معلوماتها المالية	153	148
تنفيذ برنامج التوجيه لفئة مختارة من عضوات الهيئة المحلية	عدد رؤساء واعضاء مجالس الهيئات المحلية الملتحقين بالبرنامج التدريبي	رئيسة وعضوة هيئة 12-24 محلية	35 عضوة هيئة محلية
مساعدة الهيئات المحلية على الانتقال في إدارتها المالية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.	عدد الهيئات المحلية التي انتقلت في إعداد موازنتها من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.	نقل 30 بلدية لاعداد موازنتها على اساس الاستحقاق الكامل.	15
عمل وتحديث التسويات حول ديون ومستحقات الهيئات المحلية.	نسبة سداد ديون ومستحقات الهيئات المحلية .	--	67%
عمل دراسات التكلفة للخدمات الرئيسية التي تقدمها الهيئات المحلية وتعديل التسعير على أساسها.	عدد الدراسات المنجزة لتسعير الخدمات.	1 دراسة	دراسة قيد الاعداد
تطوير بوابة الموزانات للهيئات المحلية.	اطلاق البوابة	اطلاق البوابة	تم الاطلاق بشهر 11

اعتماد تنفيذ مشاريع تركيب عداد مسبقة الدفع للمياه	عدد مشاريع تركيب عداد مسبق الدفع للمياه/ عدد الهيئات المحلية المستفيدة	20 مشروع / 7061 عداد	8 مشاريع / 2950 عداد
اعتماد تنفيذ عدادات مسبقة كهرباء	عدد مشاريع تركيب عداد مسبق الدفع للكهرباء/ عدد الهيئات المحلية المستفيدة	1180 عداد	1180 عداد
اعتماد تركيب مشاريع خلايا شمسية	عدد مشاريع تركيب الخلايا الشمسية/ عدد الهيئات المحلية المستفيدة	110 خلية	110 خلية
<b>الهدف الاستراتيجي الثالث: منظومة حضرية متكاملة متسجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية</b>			
مصادقة وإقرار المخططات الهيكلية والمخططات الهيكلية التفصيلية.	عدد المخططات الهيكلية المصادق عليها ومقرة	2	13
تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في القدس والمناطق المهمشة والبلدة القديمة في الخليل.	عدد المشاريع	35 مشروع	35 مشروع
<b>الهدف الاستراتيجي الرابع: الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.</b>			
إعداد واعتماد البنود المرجعية للاستثمار في الطاقة النظيفة.	المصادقة على البنود المرجعية للاستثمار	ابرام عقد الشراكة في زهرة الفنجان	تم طرح عطاء دولي
إعداد واعتماد الهيكلية المعيارية لوحدات التنمية لاقتصادية المحلية والوصوفات الوظيفية.	المصادقة على هيكلية وحدة التنمية الاقتصادية المحلية	اعتماد الهيكلية الادارة من مجلس الوزراء وتعميم الهيكل التنظيمي الخاص بالهيئات المحلية على كافة الهيئات المحلية	تم إعداد وتسليم الهيكلية والوصوفات للاغدارة العليا من اجل الاعتماد
متابعة قرار استحداث وحدات التنمية الاقتصادية المحلية في الخيئات المحلية	عدد الوحدات المستحدثة في الهيئات المحلية	يتم المتابعة من قبل موظفين الدائرة	25
إعداد واعتماد الإطار السياساتي والدليل للشراكة ما بين القطاع الخاص والهيئات المحلية.	المصادقة على الإطار السياساتي ودليل الشراكة	اعداد الاطار السياساتي للشراكة	تم رفعها لمجلس الوزراء من اجل اعتمادها ومصادقتها
<b>الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.</b>			
وضع وتنفيذ خطة تقليل إنتاج النفايات من قبل مجالس الخدمات المشتركة.	اعتماد خطة تقليل إنتاج النفايات.	1	تم إعداد ووضع 9 خطط من قبل مجالس الخدمات المشتركة
إقرار مشاريع مدرة للدخل للهيئات المحلية (قاعات متعددة الاغراض )	عدد الهيئات المحلية التي استفادت من المشاريع المدرة للدخل	6	قاعات عامة 6
تنفيذ مشاريع خاصة بالمجالس (قاعات عامة ومقرات للهيئات المحلية)	عدد المشاريع. عدد الهيئات المحلية المستفيدة.	تنفيذ 9 مشاريع	تأهيل وانشاء مقرات هيئات محلية 7 مشاريع
ترميم البيوت	عدد المنازل المنفذة.	115	ترميم 115 منزل

تم تقليص نسبة الاستهلاك من 190 لتر لكل سيارة إلى 160 لتر لكل سيارة إلى 160 (16%)	تقليص نسبة الاستهلاك من 190 لتر لكل سيارة إلى 160 لتر إلى كل سيارة مع ترشيد الحركة لتصل مالياً لتخفيض ما يقرب نسبه 25%.	نسبة التقليل من استهلاك الوقود.	تصميم واستخدام نظام التتبع للمركبات.
حجم التفاعل 40% زائر و48000	غير محدد	عدد الزوار المستخدمين للمنصات الرسمية للوزارة. نسبة حجم التفاعل.	تطوير المنصات الإعلامية في الوزارة.
6	14	عدد البلديات الإلكترونية.	تنفيذ مشروع البلديات الإلكترونية
7	22	عدد مراكز خدمات الجمهور	إنشاء مراكز خدمات الجمهور
155	153	عدد الهيئت المستفيدة	دعم تنفيذ رزم بناء قدرات الهيئات المحلية (9 رزم)
10	9	عدد المشاريع	تنفيذ برنامج خدمات لدعم للمناطق المسماة ج في الضفة الغربية